سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، اشارت الى ان التظاهرات الشعبية التي رافقت تشييع جثمان المصري اكدت، مجدداً، تمسك الشعب الفلسطيني بقيادته ومنظمته. ومن ناحية أخرى، قامت تلك الاجهزة بابراز حجم التظاهرات والتركيز على قيام المتظاهرين في نابلس برفع العلم الفلسطيني وصورة ياسر عرفات والهتاف بحياة منظمة التحرير الفلسطينية. ولما كان حادث اغتيال المصري جاء مباشرة بعد اعلان الاردن وقف التنسيق مع قيادة المنظمة، فان الاوساط الاميركية، الرسمية وغير الرسمية، قالت ان من الواضح ان الاردن بالغ في تقدير حجم التأييد الذي يتمتع به بين سكان الاراضي المحتلة، وانه يبدو ان عرب الضفة الغربية يؤيدون موقف المنظمة اكثر من تأييدهم لموقف الاردن.

اما الاعلام الصهيوني، فقد اتجه الى استغلال تلك الفرصة لتأكيد وتكرار مواقفه العدائية الثابتة من منظمة التحرير الفلسطينية، وحقوق الشعب الفلسطيني، وتطلعات الشعوب العربية. اذ بينما اعتبر مقتل المصري دليلاً على عدم جدوى التفاهم مع «المعتدلين» الفلسطينيين، ذلك لان «المتطرفين» الفلسطينيين ما زالوا قادرين على احباط كل المحاولات الرامية الى ايجاد حل سلمي لقضية الصراع مع اسرائيل، اتجه الى اتهام الفلسطينيين بالتعود على ممارسة الارهاب واتهام العرب بتقبل الارهاب ومباركته. وعلى الرغم من تكثيف الحملة الاعلامية ضد المنظمة والتشكيك بمصداقيتها وقدرتها على تمثيل الشعب الفلسطيني، الا ان الابواق الصهيونية اضطرت الى الاعتراف بان ملابسات حادث الاغتيال قامت بتأكيد رفض الشعب الفلسطيني للحكم الذاتي، من جهة، وتمسكه بقيادته الشرعية، من جهة اخرى.

اما شمعون بيرس، فقد اعترف بان ذلك الحادث ادى الى انتكاسة مشروعه للحكم الذاتي وإضعاف فرص التوصل الى حل سياسي مع الاردن، في ظل الظروف الراهنة. الا انه، على الرغم من ذلك، اعلن تمسكه بنقل السلطة المدنية، تدريجياً، الى سكان المناطق المحتلة، حيث اعلن انه ينوي، قريباً، تعيين رؤساء جدد لبلديات بعض المدن الفلسطينية. ولما كانت الجبهة الشعبية اعلنت مسؤوليتها عن الحادث من دمشق، فان بيرس اغتنم تلك الفرصة لاتهام سوريا بالتورط في دعم «المنظمات الارهابية». وعلى الرغم من ان بيرس اعترف بضعف التأييد الفلسطيني، في الضفة والقطاع، لوجهة النظر الاردنية، الا انه اصرّ على رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية واستمر باتهامها بارتكاب العمليات الارهابية.

ومن الواضح ان حادث اغتيال المصري، وما تبعه من تظاهرات تأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية، ادى الى زيادة قناعات المسؤولين ورجال الاعلام الاميركيين والاسرائيليين بحقيقة تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني والتفاف الشعب حول قيادته الشرعية، وعلى الرغم من ان المنطق يقول بوجوب قيام الجانب الاميركي ـ الاسرائيلي المشترك بالاعتراف بحق المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني وايجاد السبل للتفاهم معها، الا ان العداء الاميركي ـ الاسرائيلي لكل التطلعات والحقوق الفلسطينية والعربية يجعلنا اكثر ميلاً الى الاعتقاد بتزايد المؤامرات ضد المنظمة في الشهور المقبلة. ومن ناحية أخرى، فان تزايد حدة «الارهاب الدولي» قد يدفع الادارة الاميركية الى استكشاف امكانات التفاوض مع المنظمة بشكل غير مباشر. ومما يشير الى احتمال حدوث مثل هذا التطور في الموقف الاميركي، قيام العديد من قدامى السياسيين والمراقبين، في واشنطن، بربط تزايد عمليات الارهاب برفض ادارة ريغان التحدث مع الجهات التي تعتبرها معادية، مثل ليبيا والمنظمة ونيكاراغوا.

اما في ما يتعلق بالموقف الاميركي، والصهيوني، تجاه قضايا الخليج، واهمها قضيتا الحرب العراقية ـ الايرانية وتدهور اسعار النفط، فان الموقف ما يزال على حاله. اذ بينما دأبت الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل على العمل على تشجيع الحرب العراقية ـ الايرانية حاولت، وباستمرار، الحيلولة دون نجاح أي طرف في كسبها، او اتساع نطاقها لتشمل الدول العربية المجاورة. اما بالنسبة الى اسعار النفط، فان اسرائيل تعتبر الانهيار الحالي فيها البداية الحقيقية لتركيع دول النفط، وفي مقدمتها السعودية، من جهة، ومعونة اضافية للاقتصاد الاسرائيلي، تقدمها الدول العربية، وغير العربية، المصدرة للنفط، من جهة أخرى.

وعلى العموم، نتوقع ان تشهد الشهور المقبلة قيام ادارة الرئيس ريغان بتبني سياسة الارهاب